

تقييم فعالية استخدام المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي

دراسة حالة الشركة التابعة حبوب الزيبان-المركب الصناعي القنطرة-

Evaluate the effectiveness of using analytical review in evaluating financial performance.

Case study of the subsidiary Al-Zayban Cereals - Al-Qantara Industrial Complex.

نعيمة زعرور¹، فارس صحراوي²¹ مخبر مالية بنوك وإدارة أعمال كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة

محمد خيضر، بسكرة، naima.zarour@univ-biskra.dz.

² مخبر مالية بنوك وإدارة أعمال كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة

محمد خيضر، بسكرة، طالب دكتوراه، fares.sahraoui@univ-biskra.dz.

تاريخ الاستلام: 2020/11/17 تاريخ القبول: 2021/11/05 تاريخ النشر: 2021/11/06

Abstract:

This study aims to clarify the role of using analytical review methods in evaluating financial performance, as the theoretical framework for both auditing and financial performance was addressed. On the practical side, these goals should be achieved. We applied two methods of analytical review to evaluate the financial performance of the subsidiary company, Zeban Cereals, and through it we concluded that the methods of analytical review allow to better evaluate the financial performance.

Key words: analytical review, performance evaluation, financial performance.

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي، حيث تم التطرق إلى الإطار النظري لكل من المراجعة والأداء المالي، أما في الجانب التطبيقي فبغيت تحقيق هذه الأهداف قام الباحثان بدراسة ميدانية في أحد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتطبيق المراجعة التحليلية عليها، حيث قمنا بتطبيق أسلوبين من أساليب المراجعة التحليلية لتقييم الأداء المالي للشركة التابعة حبوب الزيبان، ومن خلاله توصلنا إلى أن أساليب المراجعة التحليلية تسمح بتقييم الأداء المالي بشكل أفضل.

الكلمات المفتاحية: مراجعة التحليلية، تقييم أداء، أداء المالي.

1. مقدمة:

لقد واجهت مهنة المراجعة مشاكل كبيرة في سنوات الأخيرة وهذا راجع لعدة أسباب نذكر منها على سبيل المثال كبر حجم المؤسسات محل المراجعة مما يتطلب تجنيد عمال إضافيين لإتمام عملية المراجعة بالإضافة إلى استخدام برامج متطورة من قبل هذه المؤسسات ، لذا استلزم الأمر استخدام أساليب حديثة تمكن من إجراء عملية المراجعة بشكل أفضل ومن بين هذه الأساليب الحديثة نجد أساليب المراجعة التحليلية.

وتعتبر المراجعة بشكل عام والمراجعة التحليلية بشكل خاص منظومة مهنية متكاملة وتتسق من أجل تحقيق أهداف عملية المراجعة، ويكون المراجعة التحليلية تقوم على تحليل البيانات المالية وغير المالية بشكل يجعلها أكثر جودة وفعالية في عملية تقييم الأداء المالي، بالإضافة إلى أنها تستطيع تحقيق أهداف عملية المراجعة بصورة أفضل لأنها تعتمد أساسا على الدقة في الحصول على المعلومات المهمة في عملية المراجعة وذلك من خلال دقة أساليبها المستخدمة سواء كانت الأساليب التي تعتمد على الخبرة المهنية للمراجع أو أساليبها الحديثة كدافع أساسي لتحقيق كفاءة الأداء المالي، كما أن المراجعة التحليلية بأساليبها المختلفة تساعد في تقييم مدى كفاءة المؤسسات الاقتصادية في استغلال الموارد المتاحة وقدرة على التعامل مع البيئة الخارجية والداخلية المحيطة بها من أجل تحقيق الأهداف المسطرة للمؤسسات الاقتصادية بالإضافة إلى اكتشاف الثغرات الموجودة في الدفاتر المحاسبية والقوائم المالية.

ومما سبق يمكننا طرحا من إشكالية هذا البحث المتواضع التي نسعى إلى دراستها وهي: هل استخدام الفعال لأساليب المراجعة التحليلية يساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية؟.

وللإجابة على هذا التساؤل الأساسي يتطلب الإجابة على عدد من التساؤلات الفرعية التالية:

- i. هل تساهم أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية؟
- ii. هل هناك علاقة بين مؤشرات تقييم الأداء المالي وأساليب المراجعة التحليلية؟
- iii. هل استخدام أساليب المراجعة التحليلية في عملية تقييم الأداء المالي في مؤسسة التابعة بحوب الزيبان- مركب الصناعي التجاري -القفطرة- ، تساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- i. إن استخدام أساليب المراجعة التحليلية في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة تساعد في تقييم أدائها المالي.
- ii. من مؤشرات قياس الأداء المالي التحليل المالي الذي يعتبر بدوره من الأساليب القديمة للمراجعة التحليلية.
- iii. تساهم أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

1. المراجعة التحليلية.

1-1- مفهوم المراجعة التحليلية: لقد تم تعريف المراجعة التحليلية في أدبيات المحاسبة

المعاصرة بمصطلحات مختلفة منها: (المخادمة و الرشيد، 2007، صفحة 486)

- **المراجعة القياسية:** تنطلق من المقاييس العامة التي يعتمد عليها المراجع لتوقع حالة المؤسسة تحت المراجعة، حيث يضع برنامج المراجعة استنادا لذلك.

- **مراجعة الكفاءة:** نظرا لاهتمامها بتحديد مستوى كفاءة المؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى، أو تقييم وضع المؤسسة من خلال نشاطها السابق، إضافة إلي قيامها بتقييم أداء المؤسسة ومستوياتها الإدارية المختلفة ولذلك سميت مراجعة الكفاءة.

تشير الأدبيات المحاسبية للعديد من المصطلحات التي تستعمل لوصف المراجعة التحليلية في المراجعة، مثل التدقيق التحليلي، المراجعة التحليلية، إجراءات المراجعة التحليلية، الأدلة التحليلية، (سهام و علي، صفحة 173) في هذا البحث سوف نقوم باستخدام مصطلح المراجعة التحليلية كمصطلح شامل.

وعرفها آرثر ويلسون Arlette wilson على أنها "مقارنة القيم الدفترية للقوائم المالية مع القيم المتوقعة والتي يقدرها المراجع لتحديد مدى معقولية هذه القيم". (بولحبال فريد، 2017، صفحة 451)

1-2- أهداف المراجعة التحليلية: الأهداف التي تسعى إلي تحقيقها المراجعة التحليلية هي

كالآتي: (المخادمة و الرشيد، 2007، صفحة 487)

- التعرف إلي طبيعة أعمال المؤسسة وتحديد نطاق الفحص والمراجعة؛
- تحديد مجالات المخاطرة المتوقعة؛
- تحديد مدى اختبارات العمليات والأرصدة؛

- تعزيز النتائج التي توصل إليها المراجع.

1-3-1- أغراض المراجعة التحليلية: من خلال ما تم التطرق له نستنتج أن المراجعة التحليلية تستخدم طوال عملية المراجعة من أجل تحقيق ثلاثة نقاط أساسية، حيث يمكن تبيانها كما يلي:

1-3-1-1- استخدام المراجعة كإجراءات لتقييم المخاطر: يتم تطبيق المراجعة التحليلية كإجراءات أولية لتقييم المخاطر من أجل الحصول على فهم للمؤسسة وبيئتها، للمساعدة في تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية من أجل تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الإضافية، أي لمساعدة المراجع في تطوير برنامج المراجعة. (issue, 18/2010, p. 01)

1-3-1-2- استخدام المراجعة التحليلية كإجراءات موضوعية: تستخدم المراجعة التحليلية كإجراءات موضوعية عندما يرى المراجع أن استخدام المراجعة التحليلية يمكن أن يكون أكثر فعالية أو كفاءة من اختبارات التفصيلية في الحد من مخاطر الأخطاء الجوهرية على مستوى التأكيدات الخاصة للقوائم المالية إلى مستوى منخفض مقبول. (Fung, 2010, p. 23)

1-3-1-3- استخدام المراجعة التحليلية كإجراءات نهائية الشاملة في نهاية عملية المراجعة: يقوم المراجع باستخدام المراجعة التحليلية كإجراءات نهائية في نهاية عملية المراجعة لتقييم ما إذا كانت البيانات المالية مطابقة مع فهم المراجع لطبيعة العمل، لكن عندما تحدد نتائج المراجعة التحليلية نهائية الشاملة مخاطر غير معروفة سابقاً للأخطاء الجوهرية، يحتاج المراجع إلى التحقيق في السبب، وإعادة تقييم إجراءات المراجعة المخطط لها مرة أخرى للنظر في أي مرحلة يجب وضع إجراءات مراجعة إضافية ضرورية. (ang, 2014, p. 61)

1-4-1- أساليب المراجعة التحليلية.

عند قيام المراجع بمراجعة حسابات مؤسسة ما يستعمل أساليب المراجعة التحليلية لتمكينه من اكتشاف الأخطاء وأي تلاعبات موجودة، وهذه الأساليب تنقسم بدورها إلى نوعين أساليب حديثة تعتمد على أساليب رياضية وإحصائية وتكنولوجيا حديثة، وأساليب قديمة تعتمد بدورها على نسب مالية .

وتنقسم أساليب المراجعة التحليلية القديمة بدورها إلى:

- إجراءات المراجعة التحليلية الوصفية غير الكمية: وتنقسم هذه الإجراءات بدورها إلى عدة أنواع هي:
 - الاستفسار.
 - التوقعات من نتائج المراجعة السابقة.
 - مراجعة المعلومات الخارجية (غير الكمية).
 - مراجعة المعلومات الداخلية ذات الطبيعة غير الكمية.
- إجراءات المراجعة التحليلية الكمية البسيطة: تتمثل الفلسفة الرئيسية وراء استخدام هذه الإجراءات في المراجعة، في وجود علاقات بين البيانات بنمط معين واستمرارها على هذا النمط في مستقبل ما دامت الظروف المحيطة لم تتغير، ويمتاز هذا النوع من الإجراءات باعتماد المعلومات الكمية ومعالجتها بطريقة سهلة لتعطي دلائل في عملية مراجعة الحسابات، (الكبيسي، 2008، صفحة 9) وتنقسم هذه الإجراءات بدورها إلى عدة أنواع هي:
 - التحليل الأفقي؛
 - التحليل الرأسي؛
 - الاختبار التنبؤي؛
 - تحليل انحراف الموازنة؛
- النسب المالية: تتضمن المراجعة التحليلية استخدام النسب المالية العامة خلال مرحلة التخطيط والفحص النهائي في مراجعة القوائم المالية، حيث يؤدي ذلك إلى توفير تفهم لمعظم الأوضاع والأحداث المالية الجارية، وفحص القوائم المالية من منظور المستخدم، ويمكن أن يكون التحليل المالي العام فعالا في التعرف على الجوانب التي يحتمل أن يوجد بها مشكلات وتكون بحاجة لتحليل إضافي وتركيز في استخدام إجراءات المراجعة التحليلية بها، كما يمكن أيضا أن يتم من خلاله تحديد جوانب العمل التي يستطيع المراجع أن يقدم تصور للمساعدة على التعامل معها. (أرينز و لوبك، 2000، صفحة 264)

بينما تتمثل إجراءات المراجعة التحليلية الحديثة في إجراءات المراجعة التحليلية الكمية المتطورة ومن بين أهم هذه الأساليب نجد ما يلي:

✓ **تحليل الانحدار:** نماذج تحليل الانحدار هي عبارة عن العلاقات بين المتغيرات والتنبؤات، ففي نماذج تحليل الانحدار المراجع يمكن له التوقع البيانات المالية والتشغيلية بمساعدة البيانات الاقتصادية والبيئية. (سهام، كردودي، 2015، صفحة 53)

✓ **تحليل السلاسل الزمنية:** يعتمد أسلوب تحليل السلاسل الزمنية على مقارنة الأرصدة والمؤشرات المالية محل الفحص والتحقق بالأرصدة والمؤشرات المتوقعة بناء على النتائج المستمدة من تحليل السلاسل الزمنية لتلك الأرصدة، وبالتالي يمكن للمراجع التعرف على انحرافات الأرصدة الفعلية وتتبعها وتقرير مدى معقوليتها. (بولحبال فريد، 2017، صفحة 456)

✓ **الشبكات العصبية الاصطناعية:** عرفت على أنها معالج التوزيع المتوازي المتألف من وحدات معالجة بسيطة (الخلايا العصبية) الذي يمتلك الميل الطبيعي إلي تخزين المعرفة التجريبية وجعلها متاحة للاستخدام، وأنه يشابه الدماغ البشري في جانبيين هما: (الحسني، 2014، صفحة 78)

- اكتساب الشبكة المعرفة من بيئتها من خلال عملية التعلم.
- مواطن قوة ارتباط العصبونات(العقد) والمعروفة بالأوزان التشابكية التي تستخدم لتخزين المعرفة المكتسبة.

2. **الأداء المالي:** لقد تعددت التعريفات المعطاة للأداء المالي نذكر منها ما يلي:
فلقد عرف على أنه " المعبر عن أداء الأعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية، ويمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المؤسسات من أنشطة مختلفة". (فرحان، ايمان، و المصهداني، 2011، صفحة 68)

ويرى (Lynch) بأن " الأداء المالي سيبقى المجال المحدد لمدى نجاح المؤسسات وأن عدم تحقيق المؤسسات للأداء المالي بالمستوى الأساسي المطلوب يعرض وجودها واستمرارها للخطر". (إدريس و الغالبي، 2009)

2-1- أهمية الأداء المالي: يمكن إبراز أهميته أيضا في النقاط التالية: (أشرف حسني

صالح عوض الله، 2015، صفحة 178)

- متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة الاقتصادية وطبيعته؛
- متابعة ومعرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة بها؛
- المساعدة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية؛
- المساعدة في فهم التفاهم المتفاعل بين البيانات المالية.

2-2- أهداف الأداء المالي: يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية: (الخطيب،

2010، صفحة 47)

- يمكن المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته وكما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومديونية وتوزيعات على سعر السهم؛
- يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسات.

ومن هذا نستنتج أن الجانب الأساسي للأداء المالي هو الحصول على معلومات يمكن استخدامها لأغراض التحليل المناسبة لاتخاذ القرارات المناسبة واختيار السهم الأفضل من وقت لآخر من خلال مؤشرات الأداء المالي للمؤسسات.

3. تقييم الأداء: يعرف تقييم الأداء على أنه " قياس الأداء الفعلي ومقارنة النتائج المطلوب تحقيقها، أو الممكن الوصول إليها حتى تكون صورة حية لما حدث ويحدث فعلا، ومدى النجاح في تحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط المصنوعة بما يكفل اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحسين الأداء". (بريش، السعيد، نعيمة يحيوي، 2011، صفحة 299)

ويمكن تعريف تقييم الأداء أيضا على أنه " مدى التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام، لتحقيق الأهداف المخططة، واتخاذ الإجراءات التصحيحية لإعادة مسارات الأنشطة بالمنظمة، مما يحقق توجيه الأهداف المرجوة منها". (عادل بومجان، 2020، صفحة 42)

4. تقييم الأداء المالي: يعرف على أنه " قياس النتائج المحققة او المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد

الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة".

(رزقي محمد، 2018، صفحة 145)

ويعرف أيضا تقييم الأداء المالي على أنه "مدى تحقيق القدرة الإيرادية والكسبية في المؤسسة". (زاهية، لعرف; فرحات عباس;، صفحة 347)

4-1- خطوات تقييم الأداء المالي:

ويمكن القول أن عملية تقييم الأداء المالي ترتكز على الأركان الأساسية التالية: (الطيب و عمر، صفحة 04)

- وجود أهداف محددة مسبقا(المعايير): فعملية تقييم الأداء لا توجد إلا حيث توجد أهداف محددة مسبقا،

- قياس الأداء الفعلي: يتم قياس الأداء الفعلي عادة بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية من بيانات ومعلومات،

- مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير: يتم مقارنة الأداء المحقق بالمعايير لتحديد الانحرافات سواء كانت إيجابية أو سلبية، ولتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية، وجعلها قادرة على مجابهة الأخطاء قبل وقوعها من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تحول دون وقوعها؛

- اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات: إن اتخاذ القرار لتصحيح انحراف ما يتوقف على البيانات والمعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقا وقياس الأداء الفعلي، ومقارنة ذلك الأداء المحقق بالهدف المخطط،

4-2- مؤشرات تقييم الأداء المالي: إن استخدام المؤشرات المالية لأغراض قياس وتقييم

أداء المؤسسات قد أصبح من الأمور الواسعة الانتشار إلي درجة يمكن معها القول بأنه قد لا يتصور أن يتم تحليل أي بيانات عن أداء المؤسسات ومراكزها المالية بدون استخدام المؤشرات المالية بصورة أو بأخرى. (إدريس و الغالي، 2009، صفحة 178)ويمكن تقسيم هذه المؤشرات إلي اتجاهين "الاتجاه القديم في تقييم الأداء المالي و الاتجاه الحديث في تقييم الأداء المالي" وسوف نتطرق لهم في النقاط التالية: (دبابش و قدوري، الصفحات 7-8)

4-2-1- الاتجاهات القديمة في تقييم الأداء المالي: ومن بين أهم الأدوات التي

تعتمد عليها المؤسسة في تقييم الأداء المالي في هذا الاتجاه هي التوازنات المالية والنسب المالية، فالتوازن المالي يقوم على مبدأ أساسي مضمونه أن التمويل الدائم يجب أن يفوق مجموع الاستثمارات مضاف لها جزء من احتياجات دورة الاستغلال، وهنا يقصد بها أن الأموال الدائمة يجب أن تكون مساوية للاستثمارات الصافية مضاف إليها رأس المال المعياري، ومن أهم مؤشرات التوازن المالي نجد (رأس المال العامل، احتياج رأس المال العامل، الخزينة..).

أما النسب المالية فتعتمد عليها المؤسسة في تحليلها لمركزها المالي من خلال دراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية ثم تفسيرها ومقارنتها مع نسب معيارية مستمدة من القطاع التي تنشط فيه المؤسسة أو النسب التي تضعها المؤسسة نفسها، ومن أهم النسب التي تعتمد عليها المؤسسة في تقييم أدائها المالي نجد (نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المديونية، نسب المردودية).

4-2-2- الاتجاهات الحديثة في تقييم الأداء المالي: مع التغير الجذري في بيئة

الأعمال خاصة في دور الإدارة المالية التي أصبح هدفها تعظيم ثروة الملاك أولا حدث تغير جذري في أساليب تقييم الأداء المالي حيث تم تجاوز التقييم المحاسبي إلي التقييم الاقتصادي، ومن أكثر الأساليب الحديثة في التقييم ظهر مفهومي القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) والقيمة السوقية المضافة (MVA).

5. عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية لاستخدام المراجعة التحليلية في مراحل عملية

المراجعة في الشركة التابعة حبوب الزيبان-المركب الصناعي القنطرة-.

سنقوم في هذا الجزء بتقييم الميزانيات لمؤسسة وذلك باستخدام المراجعة التحليلية في مرحلتي التخطيط والمرحلة النهائية حيث:

- في مرحلة التخطيط سنقوم بدراسة بعض النسب والمؤشرات المالية، للسنوات 2016-2017-2018 ومحاولة معرفة العلاقة التي تربط الحسابات أو الأرصدة محل الدراسة، ومن ثم الوقوف على الحالات الشاذة ومعرفة أسباب هذه الانحرافات.
- أما في المرحلة النهائية فقمنا بعمل دراسة تنبؤية للمبيعات مركب صناعي القنطرة من المركبات الأربعة التابعة للشركة من خلال تكلفة المبيعات وذلك باستخدام تحليل

الاتحاد الخطي البسيط وتفرغ بيانات المبيعات وتكلفتها ل9سنوات من سنة 2009 إلى غاية سنة 2017.

5-1- عرض نتائج استخدام المراجعة التحليلية في مراحل عملية المراجعة للمؤسسة محل الدراسة:

5-1-1- مرحلة التخطيط لعملية المراجعة: سوف نقوم في هذه المرحلة بدراسة مجموعة من النسب للوقوف على احتمال وجود أخطاء في القوائم المالية موضوع التقييم.

- نسب السيولة: من أجل معرفة قدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسابرة استحقاق الديون قصيرة الأجل:.

جدول رقم (01): يوضح نسب السيولة المالية.

النسبة	العلاقة	2016	2017	2018
نسبة التداول	الأصول المتداولة/الخصوم المتداولة *100	1.1776	1.3202	1.5865
نسبة السيولة السريعة	الأصول المتداولة -المخزون/الديون القصيرة الأجل *100	0.9724	1.1631	1.2892
نسبة السيولة الجاهزة	القيم الجاهزة/الديون قصيرة الأجل *100	0.3435	0.5259	0.6591

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة.

- **نسب النشاط:** لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على استخدام الأمتل لأصولها، وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات.

الجدول رقم (02): يوضح نسب النشاط.

النسبة	العلاقة	2016	2017	2018
نسبة التمويل الخارجي	مجموع الديون/ مجموع الأصول	0.4193	0.4223	0.3779
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/ الأصول الثابتة	1.0638	1.1238	1.1523
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	0.8262	0.8727	0.8784

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة.

- نسب المديونية: وتتمثل نسب النشاط فيما يلي:

الجدول رقم (03): يوضح نسب المديونية.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة.

- نسب الربحية: وتتمثل فيما يلي:

الجدول رقم (04): يوضح نسب الربحية.

النسبة	العلاقة	2016	2017	2018
نسبة مردودية النشاط	الربح الإجمالي/ رقم الأعمال	0.0088	0.0394	0.0333
نسبة المردودية الإقتصادية	صافي الربح قبل الضرائب والفوائد/مجموع الأصول	0.0065	0.0324	0.0279

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة.

5-1-2- المرحلة النهائية لعملية المراجعة: لأجل معرفة العلاقة بين المبيعات

وتكلفتها، قمنا بتطبيق معادلة الانحدار الخطي البسيط لأحد عشرة سنة للفترة الممتدة

من (2009/01/01 إلى غاية 2017/12/31)، اعتمادا على جدول حساب النتائج.

- إيجاد معادلة الاتجاه العام: إيجاد معادلة الاتجاه العام قمنا بتحديد المتغيرات و ذلك

بالاعتماد على البيانات المالية التاريخية للمؤسسة محل الدراسة.

حيث يمثل: مبيعات البضاعة المتغير التابع و يرمز له ب Y

تكلفة البضاعة يعتبر المتغير المستقل ويرمز له ب x

حيث معادلة الاتجاه العام هي: $\hat{y} = a \cdot x + b$

\hat{y} : المبيعات المقدرة لسنة 2018.

a, b : ثوابت المعادلة و سيتم استخراجهما بالاعتماد على البرنامج الإكسل.

$$a = \frac{\Delta y}{\Delta x} \quad \text{يمثل الميل}$$

الجدول رقم(05): يبين توزيع كل من مبيعات البضاعة وتكلفة البضاعة للسنوات محل الدراسة.

السنة	المتغيرات	التكاليف	المبيعات
2009		945635322	1057445903
2010		682922104,2	827117674,4
2011		1292220828	1566559441
2012		915324367	1103912613
2013		1026725684	1203307565
2014		935388121,8	1103541955
2015		1016139651	1187032653
2016		1329051657	1579118136
2017		1630039396	1978931051

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة.

بعد معالجة البيانات باستعمال برنامج اكسل تم الحصول على النتائج التالية:

. جدول رقم (06): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغيرات:

عدد المشاهدات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
09	351879563,4	1289662999	مبيعات البضاعة
09	282834320,7	1085938570	تكلفة البضاعة

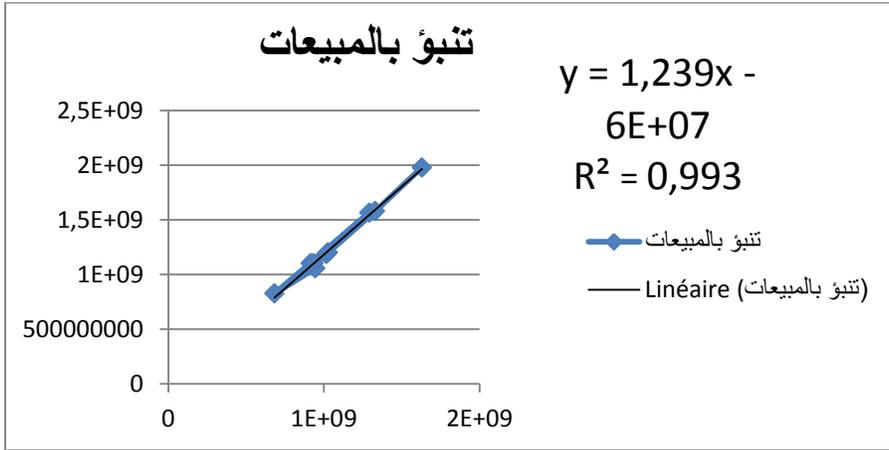
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج اكسل.

جدول رقم(07): معامل الارتباط.

معامل الارتباط R	0.996
معامل التحديد	0.993

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج اكسل.

الشكل رقم (01): يوضح معادلة الاتجاه العام.



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج اكسل.

من الشكل السابق نجد:

$$\hat{y} = 1.239x + 60000000$$

معادلة الاتجاه العام:

إجراء المقارنة بين المبيعات الفعلية و المبيعات المقدرة:

من قوائم المؤسسة محل الدراسة :

x :تكلفة البضاعة لسنة 2018 هي 1444565058,76.

y الفعلية :المبيعات الفعلية لسنة 2018 هي 1768247260.92.

بتعويض x بقيمته في معا:

$$\hat{y} = 1,239(1444565058,76)$$

$$\hat{y} = 17298161 + 60000000$$

جدول رقم (08): المقارنة بين المبيعات الفعلية والمبيعات المقدرة.

المبيعات الفعلية	المبيعات المقدرة \hat{y}	الفرق $e = (y - \hat{y})$
1768247260.92	1729816108	38431153,1

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج اكسل.

5-1-3 تفسير نتائج المتحصل عليها من خلال النسب المالية.

- نسب السيولة:

- **نسب التداول:** نلاحظ أن النسب المتحصل عليها تقدر ب: 1.1776-1.3202-1.5865 بالنسبة للسنوات الثلاث على التوالي 2016-2017-2018- فكانت النسبة العالية خلال سنة-2018 والنسبة الأقل خلال سنة 2016 وهذا يدل على أن المؤسسة خلال السنوات الثلاث كانت قادرة على تغطية الديون القصيرة مما يعني تحقيق المؤسسة لرأس مال عامل موجب.

نسبة السيولة السريعة: فتشير قيمتها إلى أنها كانت أكبر من النسبة المعيارية (1) في السنتين 2017 ،2018 حيث كانت 1.1631،1.2892 على الترتيب، أي أن المؤسسة قادرة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل دون بيع مخزوناتا ، أما في السنة الأولى فقد حققت المؤسسة نسبة أقل من(1) وهي نسبة تقع في المجال الأمثل حيث أن المؤسسة بإمكانها سداد 0.9 من التزاماتها العاجلة دون انتظار مخزونها لسنة 2016، إلا أن هذا يشير إلى انخفاض في القيم المحققة والجاهزة للمؤسسة خلال السنة الأولى.

نسبة السيولة الجاهزة: لقد حققت في سنة 2016 نسبة ضعيفة حيث قدرت ب 0.3435 على التوالي وهذا يدل أن القيم الجاهزة قادرة على الوفاء ب0.29 - 0.35 من التزامات العاجلة للمؤسسة خلال سنة2016 دون اللجوء إلي العملاء أو المخزون وهي نسبة ضعيفة نوعا ما، أما في السنتين المتبقيتين 2017-2018 فقد شهدت ارتفاع في هذه النسبة حيث قدرت ب 0.5259 - 0.6591 على التوالي وهي نسبة جيدة.

- **نسب النشاط:**

بالنسبة لمعدل دوران مجموع الأصول:

فمن خلال النتائج المتحصل عليها في سنوات الدراسة، تبين مقدرة أصول المؤسسة على توليد المبيعات من خلال استخدام مجموع أو إجمالي أصولها ، وتبين إلى أن كل 1 دج من الأصول في سنة 2016 يحقق مبيعات قدرها 0.5115 دج ،أما سنة 2017 فإن 1 دج يحقق مبيعات قدرها 0.6125 دج ،أما سنة 2018 فإن 1 دج يحقق مبيعات قدرها 0.5890 دج ، و بالتالي فسنة 2017 كانت الأفضل ،ومن خلال المقارنة يتضح أن هذه النسبة كانت في السنة الأولى ضعيفة ثم عادت وارتفعت حيث حققت أدنى قيمة لها في سنة 2016، وحققت أعلى قيمة لها في سنة 2017.

أما بالنسبة لمعدل دوران الأصول المتداولة: فقد حققت معدلات 1.7207، 1.8120، 2.0187 لسنوات الدراسة 2016، 2017، 2018 على الترتيب، وبمقارنة هذه النتائج نلاحظ أنها تتزايد فقدت حققت أدنى قيمة لها خلال سنة 2016 وأعلى قيمة لها خلال سنة 2018 وهذا ما يعني أن الأداء التشغيلي للمؤسسة في تزايد مستمر، فكلما زاد عدد مرات الدوران كلما دل على زيادة إنتاجية الدينار الواحد المستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات، و من خلال المقارنة نلاحظ أن سنة 2018 كانت أفضل إذ أن 1 دج من الأصول المتداولة حقق 2.0187، أما في سنتي 2016 و 2017 فإن 1 دج حقق 1.7207، 1.8120 على التوالي، وهذا بسبب انخفاض في رقم أعمال المؤسسة.

بالنسبة لمعدل دوران الأصول الثابتة: فمن خلال النتائج المتحصل عليها في سنوات الدراسة، تبين مقدرة أصول الثابتة للمؤسسة على توليد المبيعات، وتبين إلى أن كل 1 دج من الأصول في سنة 2016 يحقق مبيعات قدرها 0.7179 دج، أما سنة 2017 فإن 1 دج يحقق مبيعات قدرها 0.9254 دج، أما سنة 2018 فإن 1 دج يحقق مبيعات قدرها 0.8318 دج، وبالتالي فسنة 2017 كانت الأفضل، وحققت أدنى قيمة لها في سنة 2016.

- نسب الربحية:

نسبة الربحية النشاط: وقد حققت المؤسسة 0.0088، 0.0394، 0.0333 خلال السنوات 2016، 2017، 2018 على التوالي، حيث حققت أكبر نسبة في سنة 2017 حيث أن كل 1 دج موظف في استخدامات المؤسسة يحقق ربح قدره 0.0394 دج، وحققت أقل نسبة في سنة 2016 حيث يحقق كل 1 دج موظف 0.0088 دج.

أما بالنسبة لربحية الاقتصادية: وقد حققت المؤسسة 0.0065، 0.0324، 0.0279 خلال السنوات 2016، 2017، 2018 على التوالي، حيث حققت أكبر نسبة في سنة 2017 حيث أن كل 1 دج موظف في استخدامات المؤسسة يحقق ربح قدره 0.0324 دج، وحققت أقل نسبة في سنة 2016 ب 0.0065 حيث يحقق كل 1 دج موظف 0.0065 دج.

- نسب المديونية:

نسبة التمويل الخارجي: وقد حققت المؤسسة 0.4193، 0.4223، 0.3779 لسنوات محل الدراسة 2016-2017-2018 على التوالي، حيث حققت أكبر قيمة لها سنة 2017 بمقدار 0.4223 وتعني هذه النسبة أن كل 1 دج من الأصول ممول ب 0.4223 دج من

مجموع الديون، وتعتبر النسبة المثالية لهذه النسبة في مختلف الصناعات هي 40%، وهنا نلاحظ بأن النسبة مرتفعة نوما ما يبين سياسة المؤسسة المتجهة نحو الاعتماد على الديون في تمويل استثماراتها

5-1-4- تحليل النتائج المتحصل عليها في المرحلة النهائية: من خلال الجدول رقم (07) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغيرات.

وبمقارنة كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمبيعات وتكلفة البضاعة، نلاحظ أن القيم متقاربة هذا ما يسمح بالقول بأن المتغيرين (المستقل والتابع) تربطهما علاقة لكون البيانات والمعطيات التي سمحت بالحصول على النتائج هي لنفس السنوات.

بمقارنة كل من الوسط الحسابي و الانحراف المعياري للمبيعات و تكلفة البضاعة ،نلاحظ أن القيم متقاربة هذا ما يسمح لنا بالقول بأن المتغيرين (المستقل و الثابت) محل الدراسة تربطهما علاقة لكون البيانات والمعطيات التي سمحت بالحصول على النتائج هي لنفس السنوات و من نفس الوحدة (دج).

- أما قيمة معامل الارتباط لبيرسون R بين مبيعات البضاعة و تكلفة المبيعات فيبينها الجدول رقم () $r = +0,99$

و هذا ما يدل على وجود علاقة طردية شبه كاملة بين متغيري الدراسة (مبيعات البضاعة و تكلفة البضاعة) أي أنه كلما زادت قيمة تكلفة البضاعة يجب أن تقابلها زيادة في قيمة مبيعات البضاعة وأن كل نقصان في تكلفة البضاعة يجب أن يقابله نقص في مبيعات البضاعة ، وبالفعل عند تعويض قيمة "X" "تكلفة البضاعة في معادلة الانحدار تحصلنا على "Y" مبيعات البضاعة و كانت العلاقة طردية ،فقد زادت قيمة تكلفة البضاعة عنها في السنوات السابقة و بالمقابل زادت قيمة مبيعات البضاعة ،و هذا ما يؤكد العلاقة الطردية الموجبة بين متغيري الدراسة .

- من الجدول (08) : نستخرج معامل التحديد و يرمز له ب R^2 ،و يعتبر مقياسا لجودة

$$0 \leq R^2 \leq 1 \quad \text{توفيق}$$

$$R^2 = 0,99$$

و تفسير هذا أن: 99 % من الانحرافات الكلية في قيم المتغير "Y" اي مبيعات البضاعة تفسرها العلاقة الخطية أي نموذج الانحدار، وأن 0,01 % من التباينات يرجع إلى عوامل عشوائية ،كأن تكون هناك متغيرات لم تدرج في هذا النموذج لكن قيمة R^2 تقريبا مساوية لـ

100 % و هذا ما يدل على جودة توفيق النموذج و أن العلاقة الموجودة بين المبيعات و تكلفة البضاعة قوية وطرديّة وعبارة أخرى فإن مبيعات المؤسسة تحددها تكلفة البضاعة ب 99% و 0,01 % هناك عوامل أخرى مهمة.
من خلال الشكل رقم(01) نستخرج معادلة الاتجاه العام:

$$\hat{y} = 1.239x + 60000000$$

عند حسابنا ل \hat{y} (المبيعات المقدرة) لسنة 2018 و مقارنتها مع المبيعات الفعلية لنفس السنة، تبين أن هناك فرق بين القيمتين و هذا الفارق ليس بالكبير و لا يستدعي منا القيام بفحص دقيق للبيدين محل الدراسة و ذلك لكون هذا الفرق يرجع إلى الخطأ العشوائي e .
6. خاتمة: هدفت هذه الدراسة إلي معرفة دور أساليب المراجعة التحليلية في تقييم الأداء المالي خاصة في ظل استخدام أساليب الإحصائية، كذلك الى مدى يتم تطبيق أساليب المراجعة التحليلية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والمعوقات التي تقوم دون تطبيقها، كذلك مدى تأثيرها على فاعلية عملية تقييم الأداء المالي وتوصلت هذه الدراسة الي جملة من النتائج منها:

النتائج:

- تعد المراجعة التحليلية أحد نوعي اختبارات الفحص الجوهرية.
- المراجعة التحليلية تعمل على الخروج بتقارير تساعد في التنبؤ بمستقبل المؤسسة المالي من خلال التنبؤ بالمبيعات.
- المراجعة التحليلية تساعد في اكتشاف الثغرات الموجودة في القوائم المالية والدفاتر الخاصة بالمؤسسة.
- الخبرة في أساليب المراجعة التحليلية تمكن المراجع من الوصول إلي نتائج أكثر فعالية.

الاقتراحات:

- التشجيع على ضرورة تطبيق أساليب المراجعة لتحليلية في عملية تقييم الأداء المالي من أجل رفع كفاءة عملية التقييم؛
- دعم وتشجيع الباحثين لإجراء بحوثهم ودراساتهم في مجال إجراءات المراجعة التحليلية وإجراء اللقاءات والمقابلات والدورات العلمية لطرح ودراسة النتائج التي توصل إليها بحوثهم ودراساتهم؛

- تطوير مهارات المراجع لاستخدام أساليب المراجعة التحليلية في عملية تقييم الأداء المالي.

7. قائمة المراجع:

المؤلفات:

1. ألفين أرينز، جيمس لوبك، المراجعة مدخل متكامل، ترجمة محمد عبد القادر الديسطي، دار المريخ للنشر، الرياض، سنة 2000.
2. أمين السيد أحمد لطفي، سنة 1996، المراحل المتكاملة لأداء عملية المراجعة بواسطة المحاسبين والمراجعين القانونيين، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
3. محمد عبد الوهاب حسن عشاوي، دور تقييم الأداء في تنمية الموارد البشرية، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، سنة 2014.
4. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الجامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2010.
5. عادل بومجان، أساسيات الأداء وبطاقة الأداء المتوازن، دار الرياءة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، سنة 2020.
6. علاء فرحان طالب، إيمان شيجان المصهداني، الحوكمة المؤسسة والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2011.
7. وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2009.
8. student Accountant issue 18/2010. "Analytical procedures."technical. relevant to acca Qualification papers f8 and P7 and cat paper 8.p01.
9. Charles Fung". Analytical procedures". Learning Centre. news update Summer 2010. relevant to paper p7 and f8.p23.
10. Magdalene ang. "Analytical procedures".Technical excellence. IS Chartered Accountant. February 2014

الأطروحات:

11. أشرف حسني صالح عوض الله، أثر العائد على الأصول ودرجة الرفع المالي على الأداء المالي بتطبيق أسلوب التكلفة وفقا للنشاط في ظل الازمة المالية العالمية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه الفلسفة تخصص التكاليف والمحاسبة الإدارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، سنة 2015.
12. رزقي محمد، تحليل تأثير رأس المال الفكري على الأداء المالي للمؤسسة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2018.
13. كردودي سهام، دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص تسيير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تكنولوجيا الإعلام والاتصال، جامعة بسكرة، الجزائر، سنة 2015.

المقالات:

14. أحمد عبد الرحمن المخادمة، حاكم الرشيد، أهمية تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية في رفع أداء عملية التدقيق، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3، العدد 4، سنة 2007.
15. بولحبال فريد، دور أساليب المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية المراجعة، مجلة معارف، العدد رقم (23)، ديسمبر 2017.
16. بولحية الطيب، بوجمعة عمر، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة (2009-2013)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد رقم (14).
17. لعرف زاهية، فرحات عباس، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية في ظل قيد السيولة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، المجلد رقم (34)، العدد رقم (01).
18. هدى خليل إبراهيم حسني، استخدام الشبكات العصبية الاصطناعية في تطوير دور مراقب الحسابات في اكتشاف الأخطاء الجوهرية، مجلة الدراسات محاسبية ومالية المجلد العشر، العدد 31، سنة 2014.

19. عبد الستار عبد الجبار الكبيسي، تقييم فعالية الإجراءات التحليلية لتدقيق القوائم المالية للشركات المساهمة العامة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والتجارية، العدد رقم (02)، سنة 2008.

20. كردودي سهام، بن قدور علي، التنبؤ بالشبكات العصبية الاصطناعية كدعامة للمراجعة التحليلية في عملية التدقيق، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد رقم (10)، العدد رقم (10)، ص173.

المدخلات:

21. السعيد بريش، نعيمة يحيوي، أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة، يومي 22 و23 نوفمبر 2011.

22. محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 5 و6 ماي 2013، كلية الاقتصاد، جامعة الوادي.